***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, Supplement 1, 2024**

Deanship of Scientific Research

The Role of Small businesses in Achieving Economic Development in Palestine

***Asmaa Mahmoud Abu-Daoud*, *Ismail Salama Iriqat* ***

Department of Public Administration, Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University, Ramallah, Palestine.

Received: 15/6/2023
Revised: 26/7/2023
Accepted: 9/8/2023
Published: 30/6/2024

* *Corresponding author:*
iiriqat@birzeit.edu

Citation: Abu-Daoud, A. M., & Iriqat, I. S. (2024). The Role of Small businesses in Achieving Economic Development in Palestine. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 14–28.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.5061

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed at identifying the reality of small businesses in the Palestinian society, and determining the extent to which these projects contribute to reducing unemployment and poverty and improving the standards of living of individuals. It also aimed at recognizing the extent to which the authorities in Palestine contribute to financially support those businesses.

Method: To achieve its objectives, the study followed the analytical descriptive approach by conducting 7 interviews with relevant stakeholders and specialists in the field of supporting small businesses in addition to distributing 106 questionnaires to owners of small businesses. The study also used the content analysis method.

Results: The study results showed that small projects contributed to combatting unemployment by providing alternatives to governmental and private jobs. The results of the study also showed that the government agencies attempt to coordinate with civil society institutions and the private sector in order to ensure compatibility and integration in the activities and programs that are offered to small businesses.

Conclusion: This study paves the way for future research aimed at studying the issue of economic development. Results indicated that comprehensive development policies should take into account the local capabilities and the actual needs of the Palestinian society to determine the nature of the opportunities available to entrepreneurs and owners of small businesses.

Keywords: Small Businesses, Economic Development, Palestinian Society.

دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين

أسماء محمود أبو داود، إسماعيل سلامة عريقات

دائرة الإدارة العامة، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرُّف واقع المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني، ومدى مساهمة هذه المشروعات في الحد من معدلات البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد. كما هدفت الدراسة أيضًا إلى معرفة مدى مساهمة الجهات المختصة في تقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة.

المنهجية: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإجراء 7 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في مجال دعم المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى توزيع (106) استبانة على أصحاب المشروعات الصغيرة، علاوة على استخدام أسلوب تحليل المحتوى.

النتائج: أشارت النتائج إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت في محاربة البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والأهلية. كما اتضح أن الجهات الحكومية عملت على تفعيل آلية التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك لضمان التوافق والتكامل في النشاطات والبرامج التي تقدم للمشاريع الصغيرة.

الخلاصة: تمهد هذه الدراسة الطريق لأبحاث مستقبلية تهدف إلى دراسة موضوع التنمية الاقتصادية. أشارت النتائج إلى أن السياسات التنموية الشاملة يجب أن تأخذ في الاعتبار القدرات المحلية والحاجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني لتحديد طبيعة الفرص المتاحة لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، التنمية الاقتصادية، المجتمع الفلسطيني.

المقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة في أغلب البلدان ولا سيما النامية منها، الأداة الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن تدهورها يؤدي إلى تنامي ظاهرة البطالة وشيوع الركود الاقتصادي (شاهين وآخرون،2017). وعليه فإن المشروعات الصغيرة حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية؛ ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة لحجم المبيعات، إضافة إلى دورها التنموي الفعال في تحقيق التكامل مع المنشآت الكبيرة، وما يؤكد دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية في أنها تمثل نحو (80_90 %) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم (درويش،2015).

ولقد أخذت المشروعات الصغيرة الجزء الأكبر من حجم المشروعات الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني، ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها خلال المرحلة السابقة، فالتطور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغير مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاتها المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني (الصوراني ونصرالله، 2005).

مشكلة الدراسة:

تعدّ المشروعات الصغيرة من الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتوليد الدخل والابتكار، علاوة على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أنها تسهم على نحو مباشر ورئيسي في توفير فرص العمل (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)، وأظهرت دراسة حديثة، أعدتها سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2020، أن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تعادل 98% من الناتج المحلي الإجمالي، فالاقتصاد الفلسطيني الحديث، يعتمد على نحو كلي على نشاط هذه المشروعات والمنشآت (الشوا، 2020). كما أكد تقرير وزارة الاقتصاد الوطني لسنة 2021، أن 98.6% من الاقتصاد الفلسطيني يتكون من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يستوعب حوالي 81% من العمالة، ويتركز في تجارة التجزئة والجملة ومن ثم في قطاع الخدمات (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2021). وتأسيسًا على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟ ينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما هو واقع المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني؟
2. إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة؟
3. إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر؟
4. إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد؟
5. ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟
6. إلى أي مدى تسهم الجهات المختصة في دعم المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني؟
7. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات التالية (الجنس، العمر، مؤهل العلمي، نوع المشروع)؟

وبالتالي تسعى الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير الجنس
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير العمر.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير نوع المشروع.

تنبع أهمية الدراسة من جانبين هما:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة من خلال محاولتها توفير إطار نظري يدور حول معرفة دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المتغيرات المختلفة المطروحة في الدراسة، وحيث من المؤمل أن تكون الدراسة الحالية محاولة لإفادة الباحثين والدارسين لاحقًا

بما تضيفه من أدبيات نظرية حول الموضوع، إذ ممكن أن تؤدي نتائج الدراسة وتوصياتها نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية جديدة ومستحدثة في هذا المجال الهام والحيوي.

الأهمية التطبيقية: تنبثق الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من اختيارها لمجتمع الدراسة الذي جرى إجراء الدراسة عليه والمتمثل في الجهات المختصة في دعم المشروعات الصغيرة وأصحاب المشاريع، وبالتالي قد تساعد هذه الدراسة الجهات المعنية والمختصة من معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الدراسة وما تحتاجه من إصلاح في ضوء النتائج والتوصيات المقدمة، مما يؤدي ذلك إلى توفير التغذية الراجعة لتلك الجهات، وزيادة التوعية بواقع المشروعات الصغيرة ودورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

تعد المشروعات الصغيرة إحدى الأليات المهمة التي لها القدرة على تنمية المجتمعات. وقد برز الاهتمام العالمي بها والإيمان بقدرتها على تنمية المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية، لما كان لها من أثر في إعادة بناء ما دمرته الحرب. وتحتل المشروعات الصغيرة دورًا بارزًا في الخطط والسياسات التنموية للدول، وذلك لما لها من تأثير ونقل المجتمعات من حالة التخلف إلى حالة التطور والتقدم (Prasetyo ; 2021,صافي والطراونة، 2018).

إن مفهوم المشروعات الصغيرة لا يزال يثير الكثير من الجدل بين المهتمين بهذا القطاع، حيث تختلف الآراء حول تعريف عام وشامل يمكن على أساسه تحديد هذه المؤسسات، حيث عرف صلاح (2018) المشروعات الصغيرة على أنها تلك المنشآت ذات العدد المحدود من العمال ورأس المال، إضافة إلى طبيعة إدارتها المستقلة، واعتمادها على تكنولوجيا وتقنيات إنتاج بسيطة وتقليدية. في حين عرفها سودان (2019) على أنها تلك النشاطات الاقتصادية ذات الكيانات المحدودة التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (5_10) أشخاص، تتحدد بنشاطات محدودة وتمارس عملياتها وفعاليتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة. أما بالنسبة للوضع الفلسطيني فحديثًا جرى توحيد مفهوم المشروعات الصغيرة وعليه جرى تعريفها على أنها هي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها من (10-19) عامل، بشرط ألا يتجاوز حجم مبيعاتها 500 ألف دولار أمريكي (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021).

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين والنساء في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، حيث تستطيع المشروعات الصغيرة المساعدة على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلًا من الاعتماد على الأخرين، وتساهم في تطوير إبداعات الفرد بعيدًا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات العمل، وبالتالي تساهم في تطوير مفهوم الريادة والابتكار (صافي والطروانة، 2019).

كما تتجلى أهمية المشروعات الصغيرة في فلسطين في كونها مصدرًا ضروري لدعم الاقتصاد الوطني وكونه يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستوعب المشروعات الصغيرة العديد من القوى العاملة الفلسطينية، وتساهم في توفير فرص للفقراء وذوي الدخل المحدود للاستفادة من توفير مصدر دخل جديد لهم (خليل، 2019). وبالنظر إلى واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين نجد أنها تشكل نسبة لا بأس منها في الاقتصاد الفلسطيني، التي تقدر بنسبة 98% من الناتج المحلي الإجمالي (الشوا، 2020). التي تتنوع ما بين مشروعات تجارية ونسوية وخدمية وإنتاجية (مركز الدراسات والأبحاث، 2014). وعند الحديث عن المشروعات الصغيرة في فلسطين، لا يمكن تجاهل الظروف السياسية المحيطة بها التي تؤثر في النشاط الاقتصادي المتنوع، حيث تؤثر البيئة السياسية والاجتماعية في المشروعات الصغيرة في أدائها الكمي والنوعي. وإن حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى التطور تتطلب من الجهات الرسمية الاهتمام الجاد بدور المشروعات الصغيرة وتوسعها حتى تتمكن من دفع عجلة التنمية في الاقتصاد الفلسطيني (مركز الدراسات والأبحاث، 2014).

تعد المشروعات الصغيرة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية. حيث بينت الدراسات السابقة دور المشروعات الصغيرة الإيجابي على الاقتصاد من حيث توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم القيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، إضافة إلى جانب دورها التنموي الفاعل بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين النشاطات الاقتصادية (Juanda et al., 2023; Al-Haddad et al., 2019; Asgary et al., 2020).

تعد المشروعات الصغيرة الحل الأمثل للحد من البطالة والمساهمة في عملية التشغيل والتوظيف للأيدي العاملة، ذلك لأن المشروعات الصغيرة على نحو خاص والقطاع الخاص على نحو عام يمثل بديلًا عن الوظائف الحكومية والأهلية وبالتالي فإنه من السهل افتتاح مشروع صغير برأس مال بسيط أو العمل في إحدى المشروعات القائمة، فالمشروعات الصغيرة تتسم بالديناميكية والمرونة وبالتالي قد يعمل الفرد بهوايته أو موهبته إذا لم تتوفر فرصة العمل بتخصصه الجامعي (خليل، 2019). كما بينت دراسة Alafeef (2020)وجود ارتباط قوي بين المشروعات الصغيرة ومعدلات البطالة في الأردن حيث بين الباحث أهمية المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة.

تلعب المشروعات الصغيرة أيضًا دورًا هام في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في مستوى الدخل، ويتجلى ذلك في مقدار الإضافات التي تولدها من عمليات الإنتاجية إلى الناتج المحلي من جهة، ومن خلال تأثيرها في الحد من مستوى البطالة من جهة أخرى، حيث إن الفقير يجد هذه المشروعات سبيلًا ليخلق فرصة عمل من الصعب الحصول عليها في الوظائف الحكومية (العشعوش وزريق، 2018). بينت إحدى الدرسات أهمية المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في دول جنوب إفريقيا حيث تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل تعود بمصدر دخل دائم على

الأفراد (Abisuga-Oyekunle et al., 2020).

إن الحد من معدلات البطالة والفقر من شأنه أن يسهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد، حيث إن تأسيس المشروع ينعكس على تحسين نوعية السكن الخاص بصاحب المشروع، كما ظهر أن هناك تحسن في قدرة صاحب المشروع على تأمين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع، حيث إن المشروعات الصغيرة تساهم في زيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية وعلى الخدمات الصحية (شاهين وآخرون، 2017). بينت دراسة استطلعت آراء الأفراد في المجتمع اللبناني حول دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية أهمية هذه المشروعات في الحد من الفقر وبالتالي تحسين مستويات المعيشة للأفراد (Hamdar et al., 2017).

تواجه المشروعات الصغيرة العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق إمكانياتها في التطور والتوسع، فبالرغم من الدور والأهمية الذي يشكله هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، إلا إنه ما زال يعاني من عدد من المشاكل المعوقة لقدراته على النمو والمنافسة، ومن أهم هذه التحديات صعوبات تمويلية (نقص ضمانات)، وبالإضافة إلى المشاكل ذات العلاقة في البنية التحتية فيمكن ملاحظة انخفاض خدمات البنية التحتية في فلسطين خاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة، نظرًا إلى ارتفاع تكاليفها، علاوة على المشاكل التي يطرحها الاحتلال الإسرائيلي أمام المشروعات الصغيرة (خليل، 2019). وناقشت دراسة عباس (2020)، وضع المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وطبيعة التحديات التي تواجهها، وتوصلت الدراسة إلى تعدد التحديات التي تواجه المشروعات في مصر، وان كان أبرزها مشكلة الحصول على التمويل، وهو ما تسعى الحكومة المصرية إلى الحد منه من خلال برامج الدعم المالي المتمثلة في قروض أو مبادرات بعض البنوك.

أما بالنسبة للدراسات على المستوى الفلسطيني، أجرى خليل (2019)، دراسة هدفت إلى بيان دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت في التغير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة من خلال دورها في الحد من البطالة والحد من الفقر والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة. كما هدفت دراسة شاهين وآخرون (2017) إلى تبيان العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، ومعرفة كيف تساعد المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة المنتشرة بين فئة الشباب في المدينة. وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة تساهم في التقليل من البطالة وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة. بينما دراسة الفليت (2011) هدفت إلى تعرُّف ما تحققه هذه المشروعات من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كذلك سياسات للمفاهيم وآليات عمل التأهيل وخدمات الإرشاد.

إن الدراسة الحالية تتوافق مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الرئيسي والهدف العام ألا وهو دعم المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تعددت الدراسات التي بحثت في اتجاه هذه العلاقة وقوتها وتنوعت في مختلف الدول، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدمها لمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق غرض الدراسة، وعند مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة تميزت هذه الدراسة في تنوع أدوات المستخدمة (المقابلات، الاستبيان، وتحليل المحتوى) على عكس الدراسات السابقة التي اقتصرت على أداة واحدة، إذ أن الدراسة اعتمدت على أسلوب البحث المختلط الذي يجمع بين الأسلوب الكمي والكيفي، وكما تميزت هذه الدراسة في الأخذ بوجهات نظر مختلفة في مجتمع الدراسة لتشمل مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات العامة، والمؤسسات الوزارية، علاوة على أن الدراسة الحالية تقدم إطارًا فكريًا وتطبيقيًا خاصًا من المؤمل أن ينعكس على المجتمع بصوره جميلة إذ جرى الأخذ بالتوصيات المطروحة، وان يكون منطلقًا لدراسات مستقبلية أخرى.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المحتوى في جمع البيانات واختبار الفرضيات لمعرفة دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب الكيفي لإجراء مقابلات مع الجهات المختصة التي لها علاقة بموضوع دعم المشروعات الصغيرة في فلسطين. تتمثل هذه الجهات فيما يلي: سلطة النقد الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق التشغيل الفلسطيني، والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال- أصالة. حيث جرى أولا التواصل مع كل مؤسسة من خلال مسؤول العلاقات العامة فيها الذي رتّب بدوره مع المسؤول المباشر وترشيح شخص مؤهل للإجابة على أسئلة المقابلة. كما جرى اعتماد الأسلوب الكمي لتوزيع الاستبيان على أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في محافظة رام الله والبيرة حيث جرى الاعتماد على العينة الميسرة في توزيع 106 استمارة على أصحاب المشروعات الصغيرة أو العاملين فيها. أما منهج تحليل محتوى فقد جرى استخدامه بهدف معرفة ما هو واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين. يمكن الإطلاع على أسئلة المقابلة والاستمار في ملحق (1) وملحق (2).

تم صياغة برتوكول المقابلة الأولي بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة من أجل تحقيق الفهم الأولي للظاهرة، وعليه شملت هيكلية المقابلة على محورين رئيسيين تتمثل في دور الجهات المختصة في دعم المشروعات الصغيرة والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في فلسطين حيث تضمن كل محور من المحاور على ستة أسئلة مغلقة ومتنوعة لتغطية الموضوع من كافة جوانبه.في حين **جرى** تطوير استبانة الدراسة بعد الاطلاع على

أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات صله بموضوع الدراسة (E.g., Nautwima & Asa, 2021; Adanlawo et al., 2021; Hamdar et al., 2017; Feyitimi et al., 2016). وعليه اشتملت الاستبانة على البيانات الديموغرافية وعلى ست فقرات تهدف إلى قياس مدى تأثير المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة والفقر والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة بالإضافة إلى سؤال التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة. أما بالنسبة لتحليل المحتوى، جرى الرجوع إلى العديد من الدراسات والمقالات ومواقع الإنترنت وذلك من أجل تحليل واقع المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني.

لقد جرى الاعتماد على مفتاح التصحيح المبين في جدول رقم (1) لتفسير فقرات الاستمارة. ولقد جرى إجراء معامل الثبات لأداة الاستبانة كما هو موضح في جدول رقم (2). يوضح جدول رقم (2) اختبار ثبات الأداة من خلال حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، كانت الأداة تتمتع بثبات أكبر، بمعنى أنه سنحصل على نتائج متقاربة عند تطبيق الأداة أكثر من مرة في ظروف مماثلة. وتعد القيمة المقبولة إحصائيًا لهذا المعامل هي 60% فأكثر. وحسب الجدول أدناه، بلغ معامل الثبات للأداة 84.9% وبالتالي يمكننا القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الجدول رقم (1) يبين تفسير مفتاح تصحيح فقرات الاستمارة

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف- بدرجة منخفضة جدا	1-1.80
مقبول- بدرجة منخفضة	1.81-2.61
جيد- بدرجة متوسطة	2.62-3.42
جيد جدا- بدرجة كبيرة	3.43-4.23
ممتاز- بدرجة كبيرة جدًا	4.24-5

الجدول رقم 2: معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ
الدرجة الكلية	23	%84.9

لقد جرى اعتماد تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة حسب ما هو موضح في جدول رقم (3).

الجدول رقم (3) يبين تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة

النسبة	الدرجة
أقل من 50%	متدنية جدًا
50% - 59%	متدنية
60% - 75%	متوسطة
76% - 89%	عالية
90% فأعلى	عالية جدًا

تحليل نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما هو واقع المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني؟

تم الاعتماد على أداة تحليل المحتوى للإجابة على هذا السؤال. حيث تبين أن المنشآت الاقتصادية في فلسطين تصنف ضمن خمس مجموعات وهي (متناهية الصغر، الصغيرة جدًا، الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة) على أساس معايير عدد الموظفين والمبيعات السنوية وعليه فقد اتضح أن المشروعات الصغيرة هي التي يتكون العاملين فيها من 10-19 عامل، بشرط ألا يكون حجم مبيعاتها 500 ألف دولار أمريكي كما هو موضح في جدول رقم (4). وعليه تمثل المشروعات الصغيرة نسبة 98% من الاقتصاد الفلسطيني. وجاء توزيع المنشآت حسب فئات حجم العمالة كتالي: 88.6% من المنشآت هي منشآت صغيرة يعمل بها 1-4 عاملين، و7.4% من المنشآت العاملة عدد العاملين بها 5-9 عاملين، و2.6% من المنشآت يعمل بها 10-19 عاملًا، بينما 1.4% من المنشآت يعمل بها 20 عاملًا أو أكثر. وتتنوع المشروعات الصغيرة الاقتصادية في فلسطين ما بين مشروعات صناعية وتجارية، وخدمية، ونسوية، وأولية.

الجدول رقم (4) يوضح تصنيف المنشآت الاقتصادية في فلسطين

التصنيف Classification	عدد الموظفين Number of employee	المبيعات السنوية Annual Turnover
متناهية الصغر (Micro)	4-1	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات 100 ألف دولار أمريكي
صغيرة جدًا (Very Small)	9-5	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات 200 ألف دولار أمريكي
صغيرة (Small)	19-10	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات 500 ألف دولار أمريكي
متوسطة (Medium)	49-20	بشرط ألا يتجاوز حجم المبيعات 2 مليون دولار أمريكي
كبيرة (Large)	+50	حجم المبيعات أعلى من 2 مليون دولار أمريكي
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني 2021 وتعدد المنشآت 2017، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني		

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال جرى حساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني كما هو موضح في جدول رقم (5). حيث جرى احتساب المتوسط الحسابي لكل فقرة بناء على معدل الإجابات المبني باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. كما جرى احتساب النسب المئوية من خلال قسمة المتوسط الحسابي على القيمة العظمى للمقياس (5). ومن ثم جرى تفسير النتائج بناء على جدول رقم (1) وجدول رقم (3).

الجدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والأهلية	3.82	1.04	76.4	كبيرة
1	ساهمت المشروعات الصغيرة في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات.	.813	1.18	276.	كبيرة
5	ساهمت المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.	.603	1.12	72.1	كبيرة
4	ساهمت المشروعات في إيجاد عائدات مالية ثابتة لأصحابها وللموظفين فيها وبالتالي زيادة فرصة استيعاب عدد أكبر من الموظفين والعمال.	.473	1.08	69.4	كبيرة
3	ساهمت المشروعات الصغيرة القائمة في بناء وافتتاح مشروعات أخرى مما يزيد أعداد الموظفين على نحو دوري.	3.39	1.18	67.7	متوسطة
2	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يساعد في زيادة عدد الموظفين.	3.18	1.08	63.6	متوسطة
	مجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني.	.553	940.	70.9	كبيرة

يتضح من نتائج جدول رقم (5) أن الفقرة التي تنص على (المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والأهلية) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (3.82)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يساعد في زيادة عدد الموظفين) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.18)، ومن ذلك يمكن تفسير مجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.55) وهو بدرجة كبيرة.

وحصلت الفقرة التي تنص على "المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والأهلية " أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (3.82). وذلك يعود حسب ما أفاد به المبحوثين "بأن المشروعات الصغيرة هي مصدر بديل عن الوظائف الحكومية والأهلية للعاطلين عن العمل وذلك بسبب نسبة الإقبال العالية جدًا على تلك الوظائف، ولكن نسبة التوظيف عكس ذلك فهي محدودة لذلك يلجأ العاملين الذين لم يحالفهم الحظ في الوظائف الحكومية والأهلية لإنشاء مشروعات صغيرة الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخلهم

والتوسع بمشاريعهم حتى تحتمل أكبر قدر ممكن من الموظفين وبالتالي ذلك ينعكس إيجابيا على المجتمع الفلسطيني ويقلل من نسبة البطالة".

أما الفقرة التي تنص على "يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يساعد في زيادة عدد الموظفين" حصلت على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.18). وبرر المبحوثين ذلك بأن "واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه المشروعات الممولة من قبل المؤسسة أو الجهة المانحة أنه لا يوجد متابعة وتقييم بعد الانتهاء من خطة التمويل، حيث يتم فقط المتابعة والإشراف على وضع المشروع لنهاية خطوة سداد التمويل بالتالي لا يكون هناك استمرارية متابعة وتقييم المشروع على المدى البعيد، وهذا أكبر سبب من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروع، مما يؤدي إلى قلة عدد الموظفين بسبب فشل المشروع".

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث: إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال جرى استخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني كما هو موضح في جدول رقم (6).

الجدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	ساهمت المشروعات الصغيرة في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي	2.92	1.09	58.5	متوسطة
5	المشروعات الصغيرة تحارب الفقر من خلال توفير كافة البدائل للفقراء من فرص عمل ودخل مناسب	2.92	1.06	58.5	متوسطة
2	العاملون في المشروعات الصغيرة أصبحوا قادرين على كفاية أنفسهم ماليًا بعد عملهم في المشروعات الصغيرة.	2.90	0.96	57.9	متوسطة
3	ساهمت المشروعات الصغيرة في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم حرفة تساعد في تمكنهم اقتصاديًا.	2.87	0.99	57.4	متوسطة
4	تسعى المشروعات الصغيرة إلى تعزيز ثقافة استيعاب واحتضان الفقراء الغير حاصلين على فرصة عمل حكومية أو أهلية.	2.74	1.01	54.7	متوسطة
	مجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني.	2.29	0.75	56.9	منخفضة

يتضح من نتائج جدول رقم (6) أن الفقرة التي تنص على (ساهمت المشروعات الصغيرة في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2.92)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تسعى المشروعات الصغيرة إلى تعزيز ثقافة استيعاب واحتضان الفقراء غير الحاصلين على فرصة عمل حكومية أو أهلية.) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.73)، ومن ذلك يمكن تفسير مجال دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (2.29) وهو بدرجة منخفضة.

وقد حصلت الفقرة التي تنص على ساهمت المشروعات الصغيرة في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2.92). ويعود ذلك حسب ما أفاد به المبحوثين "أن المشروعات وفرت دخل على الأسرة بالتالي ساهمت في تلبية الحاجات الأساسية وخروج الفقراء من دائرة العوز إلى الاكتفاء الذاتي في تلبية المتطلبات الأساسية فالمشاريع الصغيرة هي حل بسيط لا تنقل نقلة نوعية فهي فقط تساعد في تحسين وضع الأسرة الفقيرة".

كما اتفقت هذه النتيجة مع تقرير سلطة النقد الذي يوضح بأن وجود هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد المصدر الأساسي لدفع عجلة النمو إلى الأمام، وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل، كما أنها هي المسؤولة عن توليد دخل للكثير من الأسر والأفراد الفلسطينيين خاصة الفئات المهمشة منهم في كل من الضفة الغربية وغزة. وبالتالي فإن استمرار هذه المنشآت في عملها وتعزيز قدرتها على الصمود والتطور يكتسبان أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، وذلك في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد من صعوبات وتحديات جمة ليس أقلها معدلات البطالة والفقر غير المسبوقة. كما أن عملية إعادة هيكلية الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع: إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الفلسطيني؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال جرى استخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمجال دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الفلسطيني كما هو موضح في جدول رقم (7).

الجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي في المجتمع الفلسطيني

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	ساهمت المشروعات الصغيرة في تحسين جودة الطعام المستهلك لأصحابهم والعاملين فيها وذويهم.	2.79	1.03	55.8	متوسطة
5	حصل أصحاب المشروعات الصغيرة على دخل كافي بعد تشغيل المشروعات مما أدى إلى تحسن المستوى المعيشي.	2.76	1.07	55.3	متوسطة
2	ساهمت المشروعات الصغيرة في اقتناء ممتلكات جديدة لدى أصحاب المشروعات والعاملين فيها على سبيل مثال (سيارة، الأجهزة منزلية، الإلكترونيات).	2.58	1.04	51.5	منخفضة
3	ساهمت المشروعات الصغيرة الإنفاق على الخدمات الصحية لدى أصحاب المشروعات والعاملين فيها على نحو ملحوظ، مثال على ذلك (اللجوء إلى مستشفى الخاص).	2.42	1.02	48.5	منخفضة
1	ساهمت المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية السكن لدى أصحاب المشروعات والعاملين فيها.	2.41	1.05	48.1	منخفضة
4	ساهمت المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات التعليمية لدى أصحاب المشروعات والعاملين فيها على نحو ملحوظ، مثال على ذلك (استكمال دراسات العليا).	2.36	1.03	47.2	منخفضة
	مجال دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الفلسطيني.	2.55	0.80	51.1	منخفضة

يتضح من نتائج جدول رقم (7) أن الفقرة التي تنص على (ساهمت المشروعات الصغيرة في تحسين جودة الطعام المستهلك لأصحابهم والعاملين فيها وذويهم) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2.79)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (ساهمت المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات التعليمية لدى أصحاب المشروعات والعاملين فيها على نحو ملحوظ،مثال على ذلك (استكمال دراسات العليا)على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.36) ومن ذلك يمكن تفسير مجال دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الفلسطيني حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (2.55) وهو بدرجة منخفضة.

وقد حصلت الفقرة التي تنص " ساهمت المشروعات الصغيرة في تحسين جودة الطعام المستهلك لأصحابهم والعاملين فيها وذويهم " على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (2.79) ويعود ذلك حسب ما أفاد به المبحوثين إلى أن "*المشروعات الصغيرة توفر للفرد دخل يومي وبالتالي يعكس على نحو إيجابي على مستوى المعيشة لهذا الفرد التي تمكنه من تلبية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس، ويعتمد تحسين مستوى المعيشة للفرد بناء على دخل المشروع فنسبة الإنفاق على الحاجات الأساسية والثانوية تكمن بناءً على دخل المشروع*".

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس: ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال جرى استخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمجال ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني كما هو موضح في جدول رقم (8).

الجدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
2	اعتداءات الاحتلال تؤثر سلبًا في المشروعات الصغيرة.	3.89	0.99	77.7	كبيرة
5	عدم وجود سياسات اقتصادية حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة.	3.72	1.08	74.3	كبيرة
2	ضعف التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة.	3.67	1.26	73.4	كبيرة
3	ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل المطلوب.	3.60	1.02	72.1	كبيرة
1	تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في توفير عاملين وفنيين ذوي مهارة وخبرة في العمل	3.30	1.05	66.0	متوسطة
4	عدم مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة في المعارض والندوات من شأنها أن تضعف اكتساب الخبرة المطلوبة	3.18	1.03	63.6	متوسطة
	مجال التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني	3.56	0.83	71.2	كبيرة

يتضح من نتائج جدول رقم (8) أن الفقرة التي تنص على (اعتداءات الاحتلال تؤثر سلبًا في المشروعات الصغيرة) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (3.89)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (عدم مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة في المعارض والندوات من شأنها أن تضعف اكتساب الخبرة المطلوبة) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.18)، ومن ذلك يمكن تفسير مجال التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.56) وهو بدرجة كبيرة.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة التي أشارت إلى أن أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني هي اعتداءات الاحتلال مع نتيجة دراسة درويش (2015) التي ذكرت أن من أهم المعوقات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في فلسطين ألا وهي اعتداءات الاحتلال الذي توثر سلبًا على المشروعات الصغيرة من خلال الإغلاقات فتستخدم إسرائيل سياسة الإغلاق لأسباب أمنية غير مبررة بما فيها حاجز الفصل العنصري في محافظة الضفة الغربية بأشكال متعددة- من قيود مفروضة على حركة السلع والخدمات التي تحد من حرية إتمام المعاملات الاقتصادية، وتزيد من أعبائها المالية والإدارية- نتيجة لارتفاع تكاليف المواصلات والإنتاج الناجمة عن عزل المدن والقرى عن بعضها، وصعوبة الحصول على المدخلات الإنتاجية وتسويق السلع النهائية- وبالتالي تؤثر سلبيًا في تحسين البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة النشاطات الاقتصادية.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس: ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟

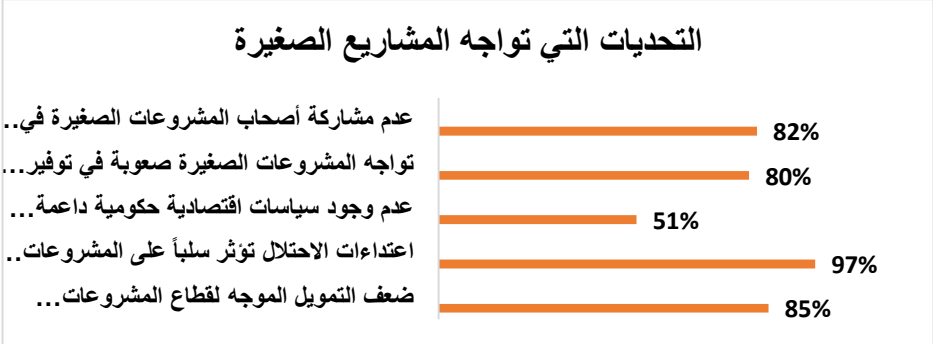

الرسم البياني رقم (1) يوضح التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة

يتضح من الرسم البياني رقم (1) وجهة نظر الجهات المختصة والمؤسسات العامة في مجال دعم المشروعات الصغيرة (وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل، سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق التشغيل الفلسطيني، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال-أصالة،

الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية-فاتن) وعليه اتضح أن أبرز التحديات تكمن بأن اعتداءات الاحتلال تؤثر سلبًا في المشروعات الصغيرة بدرجة عالية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 81%.

يوضح الرسم البياني رقم (1) حصول الفقرة التي تنص على" اعتداءات الاحتلال تؤثر سلبًا في المشروعات الصغيرة" على أعلى نسبة بدرجة 0.9% ويعود ذلك وعلى حسب ما أجمع عليه المبحوثين "بأن اعتداءات الاحتلال لها تأثير كبير في مشروعات الصغيرة خصوصًا في مناطق((c والمناطق المحاذية للجدار التي تتأثر في مصادرة الأراضي خصوصا اذا كان مشروع زراعي، كما أن كثرة الإغلاقات الذي يفرضها الاحتلال تؤثر على نحو سلبي في عملية التسويق فلا يكون هناك مبيعات للمشروع وبتالي تضعف الحركة الشرائية علاوة على صعوبة في استراد البضاعة مما انعكس ذلك على إيرادات المشروع مما يؤدي إلى نقص في السيولة".

أما الفقرة التي تنص على " عدم وجود سياسات اقتصادية حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة " حصلت على أدنى درجة بنسبة 0.5% ويعود ذلك حسب ما أشارت إليه **المبحوثين بأنه** "يوجد سياسات حكومية لكن تعمل على نحو منفصل كما لا يوجد تنسيق ما بين القطاعات في هذا الشأن، وحديثًا ابتدأت الجهود في إصدار تعريف الموحد لقطاع المشروعات وبحاجة لاستكمال الجهات لتوحيد عمل السياسيات من أجل دعم هذا القطاع لما له من أهمية على الاقتصاد الفلسطيني".

وبناءً على ما سبق فقد أجمعت الجهات المختصة والمؤسسات العامة في مجال دعم المشروعات الصغيرة وأصحاب المشروعات على أن التحدي الأبرز الذي يواجه المشروعات الصغيرة هو اعتداءات الاحتلال.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس: إلى أي مدى تسهم الجهات المختصة في دعم المشروعات الصغيرة في المجتمع الفلسطيني؟

يتضح من الرسم البياني رقم (2) وجهة نظر الجهات المختصة والمؤسسات العامة في مجال دعم المشروعات الصغيرة (وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل، سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق التشغيل الفلسطيني، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال-أصالة، الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية-فاتن) بأن الجهات المختصة تسهم في دعم المشروعات الصغيرة بدرجة عالية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 85%. يوضح الرسم البياني رقم (2) حصول الفقرة التي تنص "عملت الجهات الحكومية على تفعيل آلية تنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك لضمان توافق والتكامل في النشاطات والبرامج التي تقدم للمشاريع الصغيرة" على أعلى نسبة 0.9% ويعود ذلك حسب ما أشار إليه المبحوثين "بأنه يوجد هناك تنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص بدرجة عالية جدًا حيث جرى الاشتراك مع وزارة الزراعة ومنتدى سيدات الأعمال وغرفة التجارة والصناعة، بالإضافة جمعية البنوك فهناك ألية تنسيق عالية تتم على نحو كبير ويجري تعاون مع بعضهم من أجل دعم هذه المشاريع. كما هناك تنسيق يجري على نحو كبير بهدف إعداد البرامج والمشاريع والخطط وتنفيذها من أجل دعم هذا القطاع مثل تعاون الألماني وتعاون البلجيكي وبالإضافة للتعاون مع مؤسسات الإقراض والبنوك مثل تعاون وزارة العمل مع بنك فلسطين في برنامج تمويل ذوي الإعاقة، والمشروع مع الألمان للوصول إلى سوق العمل".

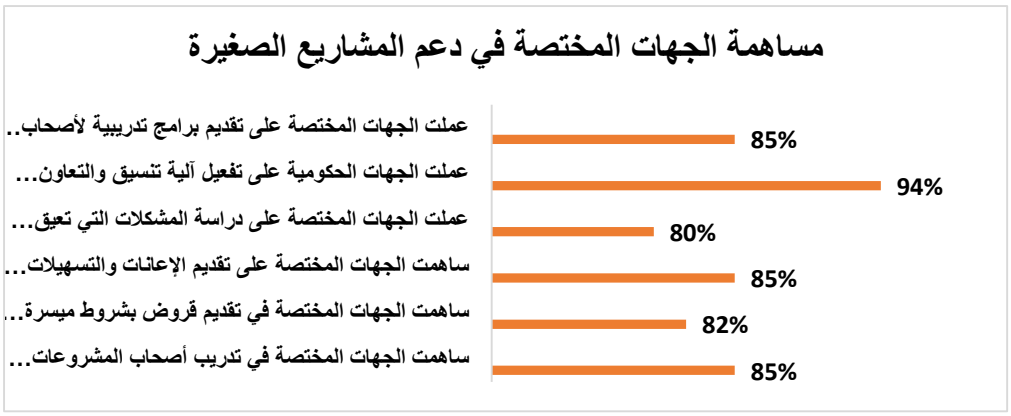

الرسم البياني رقم (2) يوضح مساهمة الجهات المختصة في دعم المشروعات الصغيرة

أما الفقرة التي تنص على "عملت الجهات المختصة على دراسة المشكلات التي تعيق المشروعات الصغيرة والعمل على حلها" على أدنى نسبة 0.8% ويعود ذلك إلى ما أفاد به المبحوثين بأنه "عملت وزارة الاقتصاد على مشكلة عدم وجود تعريف الموحد للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، بالإضافة إلى أن وزارة الاقتصاد تعمل حاليًا على الاستراتيجية واضحة تنظم القطاع حتى يسهل آلية العمل وتقوم في دراسة تحليله للمشاريع الصغيرة

ومتوسطة والمشاكل التي تواجه هذه القطاع ومن ابرزها كان صدور تعريف الموحد للمشاريع وتصنيف المنشآت. كما قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية القروض الحسنة بتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وساعدت في حل أهم مشكلة تعيق نمو المشروعات الصغيرة وهي ضعف التمويل المقدم لهم. كما لا يزال صندوق التشغيل يقوم في استمرار على دراسة حالة عامة للسوق حتى يتم تصميم برامج تتوافق مع خطة الوطنية للتشغيل".

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير الجنس

الجدول رقم (9) نتائج اختبار Independent Samples Test بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	34	3.1138	.35372	-.184	104	.854
أنثى	72	3.1333	.56733			

بالاستناد إلى اختبار **Independent Samples Test** تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير العمر.

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير العمر

متغير العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 29 سنة	59	3.1827	.41432
من 30-39 سنة	28	3.0139	.53639
من 40-49 سنة	14	3.1843	.79069
50 سنة فأكثر	5	2.9440	.30956
المجموع	106	3.1271	.50700

الجدول رقم (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.754	3	.251	.978	.406
داخل المجموعات	26.236	102	.257		
المجموع	26.990	105			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير العمر.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

متغير المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ثانوية عامة فما دون	30	3.1430	.58163
دبلوم	13	3.0315	.47039
بكالوريوس	53	3.1338	.50045
ماجستير	10	3.1680	.38812
المجموع	106	3.1271	.50700

الجدول رقم (13) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.145	3	.048	.184	.907
داخل المجموعات	26.845	102	.263		
المجموع	26.990	105			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير نوع المشروع.

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير نوع المشروع

متغير نوع المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مشروعات تجارية	65	3.1757	.47059
مشروعات خدمية	9	3.3067	.39768
مشروعات صناعية	12	2.8417	.48824
مشروعات زراعية	8	3.0475	.74513
أخرى	12	3.0675	.56636
المجموع	106	3.1271	.50700

الجدول رقم (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير نوع المشروع

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.515	4	.379	1.501	.207
داخل المجموعات	25.476	101	.252		
المجموع	26.990	105			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير **نوع المشروع**.

مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة 98% من الناتج المحلي الإجمالي وقد حازت المشروعات التجارية على أعلى نسبة حيث بلغت 54.9% في حين حصلت المشروعات الإنشائية على أقل نسبة حيث بلغت 0.6% من قطاع المشاريع. وكما وضحت الدراسة أن المشروعات الصغيرة ساهمت في محاربة البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والأهلية ويعزى ذلك إلى أن الحكومة حاليًا وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة توظف أعداد قليلة جدًا حيث أصبح البديل هو القطاع الخاص الذي يتمثل في قطاع المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تسهم في تشغيل العاطلين عن العمل وهذا بدوره يحد من البطالة. تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي هدفت إلى تقييم دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية (Nautwima & Asa, 2021; Setha & Prnh, 2020).

كما بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة ساهمت في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي كما أنها ساهمت في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم حرفة تساعد في تمكنهم اقتصاديًا، ولكن يبقى ذلك ليس في المستوى المطلوب كون المشروعات الصغيرة تمثل حل بسيط لا تنقل نقلة نوعية. وهذه معاكس لما بينته إحدى الدرسات حيث تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل تعود بمصدر دخل دائم على الأفراد (Abisuga-Oyekunle et al., 2020). ولعل هذا يعزى إلى طبيعة التمويل القائم عليه المشروع وطبيعة النشاط الاقتصادي للمشروع – العوامل التي من شأنها أن تؤثر في نجاح المشروع. وأكدت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تحسين مستوى المعيشة للأفراد إلى أن ذلك يبقى مرتبط في حجم المشروعات والمردود المالي، حيث إن المشروعات التي تحقق إيرادات وعوائد ربحية كبيرة لديها القدرة الإنفاق على الحاجات الثانوية للفرد كاقتناء ممتلكات جديدة أو استكمال الدراسات العليا على نحو أكبر من المشروعات التي تحقق إيرادات وعوائد أقل.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الجهات الحكومية عملت على تفعيل آلية التنسيق والتعاون على نحو كبير مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك لضمان التوافق والتكامل في النشاطات والبرامج التي تقدم للمشاريع الصغيرة وذلك من خلال تنسيق لعقد دورات تدريبية بالإضافة إلى تعاون مع مؤسسات الإقراض لتسهيل الحصول على التمويل. تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثال المشروعات الصغيرة في ماليزيا. حيث بينت إحدى الدرسات أهمية التشبيك بين القطاعات المختلفة لتسهيل الحصول على تمويل للمشاريع الصغيرة (Gunto & Alias, 2014).

أما فيما يتعلق بالتحديات، إن أبرز التحديات التي تواجه للمشاريع الصغيرة في فلسطين هي اعتداءات الاحتلال التي تؤثر سلبًا في المشروعات الصغيرة كما أجمع ذوي العلاقة والاختصاص في مجال دعم المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى أصحاب المشروعات الصغيرة تتمثل في كثرة الإغلاقات الذي يفرضها الاحتلال تؤثر على نحو سلبي في عملية التسويق فلا يحصل مبيعات للمشروع وبالتالي تضعف الحركة الشرائية، إلى جانب صعوبة في توفير عاملين وفنيين ذوي مهارة وخبرة في العمل. كما هو الحال في باقي الدراسات الأخرى، فإن ضعف التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة يشكل عائق كبير أمام إنشائها أو نجاحها.

توصيات الدراسة:

بناء على ما تقدم من النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. أن توجد خطة دعم للمشاريع الصغيرة، حسب أهمية المشروع وأثره في التنمية الاقتصادية، وقدرته على التشغيل وألا يكون تركيز على المشروعات التجارية فقط التي حازت على أعلى نسبة وبلغت 54.9% من قطاع المشروعات في حين حصل قطاع الإنشاءات 0.6%، وضرورة الاهتمام من قبل مؤسسات التمويل الصغير للمشاريع الإنشاءات وذلك من خلال تقديم الامتيازات لأصحابها.
2. العمل على تعزيز استيعاب العاطلين عن العمل وذلك من خلال إنشاء منصة لجمع العاطلين عن العمل وما يمتلكونه من مهارات وربطها مع أصحاب المشروعات للاستعانة بهم وتقديم لهم تدريب المنتهي في توظيف بهدف المساهمة في الحد من البطالة.
3. إنشاء جهة مختصة رسمية (كهيئة خاصة) تكون مهمتها تقديم الدعم المادي والتنظيمي والتوجيهي للفقراء، لتسهيل عملية إنشاء مشروع وتكون قادرة على دعم هذه الفئة كمنح قروض بصفر فائدة.
4. ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لأصحاب المشروعات سواء كان ذلك من خلال تقديم توعية اللازمة لاستكمال مشاريعهم عن طريق كادر مدرب بهدف تحقيق الإدارة المالية للمشروع على نحو الأمثل.
5. تعزيز تنسيق الجهات الحكومية مع القطاع الخاص والأهلي من خلال التعاون مع المراكز الاستشارية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والزراعة بالإضافة زيادة تنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص على تفعيل السياسات حكومية الاقتصادية بشأن دعم هذا القطاع وذلك من خلال رسم سياسات تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والحاجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، لتحديد طبيعة الفرص المتاحة للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة.
6. العمل على تنفيذ برامج تدريبية ومهنية متخصصة تهدف إلى تمهير العاملين في إدارة المشروعات الصغيرة وذلك في مجالات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وكذلك في مجالات التسويقية والإدارية بما يتلاءم مع خصائص المشروع.

المصادروالمراجع

خليل، م. (2019). *المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية*. رسالة دكتوراة (غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

درويش، س. (2017). دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطوره. *مجلة الأبحاث المالية والمصرفية*. 2(1). 23_45. المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

سودان، م. (2019). *تقييم أثر تجربة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المستوى المعيشي في الساحل السوري*. رسالة ماجستير(غير منشورة). الجامعة الافتراضية السورية.

شاهين، س، وآخرون. (2017). *دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس*. متطلبات الحصول على درجة بكالوريوس. كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. جامعة النجاح الوطنية.

الشوا، ع. (2020). فلسطين تطلق برنامج إقراض منشآت صغيرة ب 300 مليون دولار. *على شبكة الإنترنت*. بتاريخ 2022/12/1. https://www.pma.ps/ar.

صافي، م، والطراونة، م. (2019). أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة في تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديًا. *مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية*. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 33(10). 1651_1680.

صلاح، ر. (2018). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين. رسالة ماجستير(غير منشورة)*. كلية الدراسات العليا. جامعة القدس، فلسطين.

الصوراني، غ، ونصر الله، ع. (2005). *المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية*. غزة، فلسطين. https://pef.ps/uploads/15899822541054911123.pdf

سلطة النقد الفلسطينية. (2021). *سلطة النقد تطلق المنصة الإلكترونية الأولى في فلسطين "منشآتي" لدعم وتنمية المشاريع*. على شبكة الإنترنت. بتاريخ 2023\1\8. https://www.pma.ps

عباس، ج. (2020). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. *المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها في التنمية الاقتصادية*، جامعة القاهرة.

العشعوش، أ، وزريق، م. (2018). المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر. *مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية*. 2(4). 149_170.

الفليت، ع. (2011). المشروعات الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية. *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسة الإنسانية)*. 19(2). 1082_1129.

مركز الدراسات والأبحاث. (2014). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين*. منتدى الأعمال الفلسطيني. https://www.slideshare.net/pbf2008/ss-31928979

وزارة الاقتصاد الوطني. (2021). الاقتصاد يحدد المعايير والتصنيف الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية. *على شبكة الإنترنت*. 29-11-2022. https://www.wafa.ps.

وكالة الإنباء والمعلومات الفلسطينية. (2021). الاقتصاد تحدد معايير والتصنيف الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية. *على شبكة الإنترنت*. بتاريخ 2022/11/29. https://www.wafa.ps.

References

Al-Afeef, M. A. M. (2020). The impact of small and medium enterprises on gross domestic product and unemployment: Evidence from Jordan 2009-2018. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(2), 181.

Abisuga-Oyekunle, O. A., Patra, S. K., & Muchie, M. (2020). SMEs in sustainable development: Their role in poverty reduction and employment generation in sub-Saharan Africa. *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development*, 12(4), 405-419.

Adanlawo, E. F., Vezi-Magigaba, M., & Owolabi, O. C. (2021). Small and medium-scale enterprises in Nigeria: The effect on the economy and people's welfare. *African Journal of Development Studies*, 11(2), 163.

Al-Haddad, L., Sial, M. S., Ali, I., Alam, R., Khuong, N. V., & Khanh, T. H. T. (2019). The role of small and medium enterprises (SMEs) in employment generation and economic growth: a study of marble industry in emerging economy. *International Journal of Financial Research*, 10(6), 174-187.

Asgary, A., Ozdemir, A. I., & Özyürek, H. (2020). Small and medium enterprises and global risks: Evidence from manufacturing SMEs in Turkey. *International Journal of Disaster Risk Science*, 11, 59-73.

Feyitimi, O., Temitope, O. A., Akeem, L. B., & Samuel, O. (2016). Tax Incentives and the Growth of Small and

Medium Scale Enterprises in Developing Economy–The Nigerian Experience. *European Journal of Research and Reflection in Management Sciences*, 4(2).

Gunto, M., & Alias, M. H. (2014). The impact of networking on the SMEs' ability to access financial government support in Malaysia. *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law*, 5(3), 9-17.

Hamdar, B. C., Najjar, R., & Karameh, K. (2017). The Lebanese perception of the impact of small & medium enterprises (SMEs) on the national economy. *Journal of Economics and Public Finance*, 3(3), 330-342.

Juanda, R., Risky, M., & Ilham, R. N. (2023). The Influence Of Growth Of Micro Small And Medium Enterprises (Umkm) And Unemployment On Growth Indonesian Economy. *International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration (IJEBAS)*, 3(1), 188-202.

Nautwima, J. P., & Asa, A. R. (2021). The Impact of Microfinance Support on the Development of Manufacturing SMEs Operating in Windhoek-Namibia. *Archives of Business Research*, 9(12), 250-272.

Prasetyo, P. E. (2021). The Role of MSME on Unemployment in Indonesia. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, *12*(13), 2519-2525.

Setha, M. N., & Penh, P. (2020). *SMEs Contributions to Improving Economic Development in Cambodia: Case study before and after Covid-19*.